الـذي يدفعهم دومًا لتشـويهه؛ وذلك لتيقنهم أن عالمية الإسـلام وما فيها من قيم روحيـة وأخلاقية كفيلة بـأن تنقذ العالم، بل تنقـذ البشرية من أغلال أيدلوجياتهم الفاسدة. (1)

□□□

مفاهيم ومعتقدات موروثة والتطرف الديني

إن مـن يراجـع مقـالي عـن «الفرقـة الناجيـة» الـذي نشرته عـلى بوابة (روزاليوسـف) سـوف يدرك أن هـذه الفكرة كانـت وراء مـا نطلق عليه «الشـيفونية» أو «التعالي المليّ» أو «العنصرية»، ويبدو ذلك في أن كل فرقة كلامية قد زعمت بأنها هي التي تحمل لواء الوسـطية، وتحمي جوهر العقيدة الإسلامية، ودونها بطبيعة الحال جانح أو فاسق أو مجدّف، ففرقة المعتزلة تعد نفسـها هي الفرقة الناجية، وحجتهم في ذلك أن الباري سـبحانه وتعالى وجّه كلامـه إليهم دون غيرهم (قوم يعقلون، يفقهون، يتفكرون، أولو الألباب)، وفرقة الأشاعرة نصّبت نفسها المتحدث الرسميّ بلسان أهل السنة والجماعة، وقـد برهنـوا على ذلـك برفضهـم كل دخيل من العوائـد على ما سـنّه النبي، وردهـم الجدلي على الفلاسـفة وغلاة الصوفية، وإعلائهم من شـأن المعقول على المنقول. وفي العصر الحديث نجد الشيعة والسلفية الجديدة والماتريدية والمدرسة الأزهرية والطرق الصوفية والإباضية والإخوان والفرق الجهادية وداعش كلهم يظن أنه يمثل تلك الفرقة الناجية.

(1) عصمت نصار: الخطاب الديني والمشروع العلماني وجهان لعملة زائفة، دار الروافد، القاهرة، 2013.

والسؤال المطروح: هل أي من هذه الفرق يسير على نهج المصطفى؟ فقد جاء في الحديث عندما سئل النبي عن سمات الفرقة الناجية، قال: «ما أنا عليه اليوم، وأصحابي»، فكلنا نعلم أنه جاء ليتمم مكارم الأخلاق، وأنه الرحمة المهداة، وأن ما به من مكارم وأوصاف وفضائل وخصال وطباع لو وضعت في كأس وارتشف المسلمون منها رشفة واحدة لأضحوا خير أمة أخرجت للناس؟ وأين هم بأفعالهم الدنيئة من مقام المصطفى؟ لقد أخذ جميعهم المظهر دون المخبر، وليس أدلّ على ذلك من حملة «صلّ على النبيّ»، التي راحوا يروجونها على الشبكات العنكبوتيّة ووسائل الموصلات، ولم يحاول أحدهم الإجابة عن السؤال المطروح: كيف نصلّ على النبيّ، ونسير على دربه، ونحي سنته؟ فالمخبر قبل المظهر، وأتساءل: هل يمكننا التسليم برواية حديث الفرقة الناجية على النحو الشائع؛ أي أن الأمة الإسلامية سوف تتشتت إلى ثلاث وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة؟ فلو كان هذا صحيحًا لبات اعترافًا بفساد الأمة، والأصوب: الاعتماد على الرواية الأخرى؛ ألا وهي: «كلها في الجنة إلا واحدة»؛ وهذا التباين في الرّواية الثانية يرجع إلى الاجتهاد والتجديد ووجود التميز بين المجتمعات في تطبيق الشريعة تبعًا لظروف كل منها، وهذا ما يقبله العقل، وتدعمه أقوال النبي المتواترة، وعلى رأسها: «أنتم أدرى بشئون دنياكم»، وحديث المجدد الذي يأتي على رأس كل مائة عام، وقوله «اختلاف أمتي رحمة»، فالنبي يعلم مسبقًا بأن تجديد الدين يحتاج إلى اجتهاد تبعًا للواقع المعيش المتغير والنسبي في كل زمان ومكان، وعلى ذلك: يبيت الخلاف سنّة محمودة، والعنت - بطبيعة الحال - كفرًا، ومصير أصحابه النار.

وأكرر: إن القول بأن هناك فرقة تعلو على دونها في الإسلام لهو من

الأمـور الغريبة عـلى البنية العقدية الإسـلامية، فكل المسـلمين خطاءون، وخير الخطاءين التوابون، أما تلك الشيفونية أعتقد أنها من مخلفات العصبية، وواحدة من ادعاءات اليهود؛ لأنهم شـعب الله المختار، وقد ساعد - بالطبع - هذا المعتقد على ذيوع التطرف حتى في لغة الحوار؛ فلم يعد قول الشـافعي «كلامي صـواب يحتمل الخطأ، وكلام غيري خطأ يحتمل الصواب»، يزيل به العلـماء اجتهاداتهم، بل أصبحت مقولة «هـذا قولاً واحدً، ودونه خطأ» هي لغة التساجل والاختلاف والإعلام.[1]

أما عـن قضية الخلافة: فبـات الحديث عنها أقرب إلى السـخف وأحلام البلهاء منها إلى الواقع؛ وذلك لأنها مجرد نظام سياسي، والسياسة - كما نعلم - ليسـت من الأصول، بل من الفـروع التي تتبدل وتتغير، شـأن كل الأنظمة والآليات، فمن يضفي على نظام الخلافة أي شـكل من أشـكال القداسـة أو يجعلـه من الركائز الشرعية فإنه جاهل بأصل الدين، وهذا الرأي يسـتند إلى العديـد من الوقائع التاريخية والحجـج العقلية، فأين نظام الخلافة بعد عمر؟ وهـل نُصِّب أبو بكـر على نحو من البيعة يماثل لمـا نُصِّب عليه عمر وعثمان وعليّ؟ وهل ممالك الأمويين والعباسيين والفاطميّين والعثمانيين يمكن إدراجها ضمن ما نطلق عليه الخلافة؟

الحـق: أن هـذه القضية طالما وضعتها الفرق المتطرفـة غير الواعية ضمن شـعاراتها بإيهام العوام بأنه سـوف يأتي يوم يتوحد فيه المسلمون تحت مظلة رجـل واحد؛ هو المهـدي أو المرشـد أو الولي، وهذا لا يمكـن تحققه في ظل تبايـن المجتمعات واختـلاف عوائد البشر، بل الأصـوب القول بتفعيل دور

(1) عصمت نصار: رحلة الرجوع للأمام، دار الجوهرة، القاهرة، ط 2 - 2015.

المنظـمات الإسـلامية الثقافيـة والاقتصاديـة والصحيـة والإعلامية؛ وذلك لتكامل المجتمعات الإسلامية للبرهنة على أن هذه الأمة هي التي تحمل الخير للناس كافة، فتصبح وحدتهم خير داعية بحقيقة الرسالة المحمدية.

أضـف إلى ذلك: أن الواقع المعيش بكل أوضاعه السياسـية والاقتصادية يحول بين فكرة الخلافة الإسـلامية ووجودها في الواقع؛ لأنها تهدد - بطبيعة الحـال - الكيانات السياسـية الكبرى (أمريكا - روسـيا - الصين)، والاتحاد الأوروبي. ثـم من أين تـأتي مقومات تلـك الوحدة والعالم الإسـلامي ممزق سياسـيًّا ومتفاوت اقتصاديًّـا ومتخلف علميًّا، وشـاغل بالخلافـات الطائفية والمذهبيـة؟ وما هي الوسـائل لوحدة هذا العالم؟ هل السـيف الذي تصنعه أوربا وأمريكا؟ أم بالإرهاب الذي ترفع رايته داعش والنصرة وبيت المقدس وغير ذلك من الجماعات المأجورة؟

الحق: أن مسـألة الخلافة قد طرحت في العـصر الحديث؛ لتكون مدخلاً لخلـط الديـن بالسياسـة، الأمر الذي مـزق العـالم الإسـلامي إلى فريقين؛ الأول: مؤيـد للخلافـة كرمز للجماعة الإسـلامية، والثـاني: علماني منحاز للنظـم الأوربيـة، وقد تولـد عن مصطلـح الخلافة العديد مـن المصطلحات المعاصرة؛ مثل إسـلامية الولاء، واتهام القوميّين والوطنيّين بالمروق، ثم ظهور مصطلـح الدولـة الدينيـة والدولة المدنيّـة، والمقارنة بين مصطلح الشـورى والديمقراطية.

أمـا عن قضيـة الحاكميـة: فأعتقد أنها لم تـثر في العـصر الحديث إلا في الفكر الوهابي؛ الذي نقلها بدوره إلى أبي الأعلى المودودي، ثم إلى سـيد قطب والجماعات السـلفية والجهادية، وهي أيضًا من القضايا التي كانت تستخدم

لدغدغة مشاعر العوام، وقد انبثق من هذا المصطلح شعارات كثيرة؛ منها الإسلام والحل، ولا حكم إلا لله، والحدود الشرعية والقوانين الوضعية، وحكم الطاغوت.

والجدير بالذكر أنه منذ عام 1226هـ قد تحوّل الدستور العثماني الذي يعدّ المرجعيّة لكل القوانين في الولايات العثمانية إلى دستور مدنيّ، ورغم ذلك لم نجد أي صدى لمصطلح الحاكمية الإلهيّة في الثقافة العربية الإسلامية، أضف إلى ذلك: أن جميع البرامج الحزبية التي ظهرت في مصر قد أكدت على نظام مدنيّة الدولة؛ بداية من حزب الأمة[1]، ونهاية بحزب الوفد والأحرار الدستوريين، وكذا جميع الدساتير التي ظهرت في العالم العربي والإسلامي قد وصفت نظام الدولة بأنه مدني، وعلى الرغم من ذلك كله نجد هذه الجماعات تتهم مجتمعاتها بالكفر ومتابعة الطاغوت، بل الأكثر من ذلك كله أن الاتفاق الذي أبرم بين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود كان اتفاقًا مدنيًّا، أو إن شئت قل: علمانيًّا، أي غير شرعي بالمعنى الدلالي لهذا المصطلح عند الجماعات.

والحق: أنا لا أعرف على وجه الدقة ما المراد بالحاكمية، فنظام الحكم في الإسلام من الوجهة السياسية قد فوض الأمة في اختيار الحاكم، وجعل مبدأ الشورى بكل أشكاله هو السبيل لاختيار من يسوس البلاد، وجاء مصطلح السياسة الشرعية في كتابات ابن تيمية مرادفًا لمصطلح السياسة المدنيّة لأبي البقاء، ومصطلح الأحكام السلطانية للماوردي وأبي يعلى؛ وهو «العلم الذي

(1) عصمت نصار: الفكر المصري الحديث بين النقد والنقض، دار نهضة مصر، القاهرة - ط 3، 2006.

يعرف منه أنواع الرياسات والسياسات الاجتماعية والمدنية وأحوالها من أحوال السلاطين والملوك والأمراء، وأهل الاحتساب والقضاء والعلماء وزعماء الأموال ووكلاء بيت المال ومن يجري مجراهم». أما إذا كان المراد من الحاكمية هو تطبيق الحدود فإن هذا القول مردود عليه، أما فقه الحدود يحتاج إلى تحديث تمكنه من تطبيقه على أرض الواقع، أضف إلى ذلك: أن الحدود الإسلامية تعدّ سقف العقوبة أو العقوبة الأشد، وللقاضي أو الحاكم الأخذ بالتعازير «القوانين المدنية» إذا ما استشكل عليه الأمر أو حالت حوائل بينه وبين تطبيق الحدود.

أما حكم الطاغوت فالمراد منه: الكفر بشرع الله، وتحليل ما حرّم وتحريم ما حلل، وهذا لا ينطبق على المجتمعات التي وصفتها تلك الجماعات بدار الشرك والمجتمعات الكافرة، ومن ثم: يمكننا إدراج هذا المصطلح ضمن المصطلحات التي أدت ليس للتطرف فحسب بل العنف والإرهاب والخروج على الثوابت الشرعية باسم الدفاع عن الحاكمية، ويبدو ذلك في التقتيل واستحلال الأعراض والأموال وغير ذلك من الأفعال التي يمكن إدراجها في قوائم الهمجية والجاهلية، وقد حذر الإمام عليّ من ظهور مثل هذه الجماعات في العالم الإسلامي في الأثر الذي نقل عنه: «إنهم نطف في أصلاب الرجال، وقرارات النساء، كلما نجم منهم قرن قطع، حتى يكون آخرها لصوصًا سلابين».[1]

❐❐❐

(1) عصمت نصار: في الفلسفة التطبيقية، دار الهداية، القاهرة، 2016.